مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص.ص: 1309-1332

دور الثقافة البيئية للمؤسسات الاقتصادية في تعزيز مسؤوليتها اتجاه البيئة

The role of the environmental culture of economic institutions in promoting their responsibility towards the environment

سيهام شيخاوي، جامعة بومرداس، (الجزائر) s.chikhaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022-01-10 .تاريخ قبول المقال: 2022-02-23

الملخص:

يعد الاهتمام بالبعد البيئي توجه استراتيجي جديد للمؤسسات الاقتصادية في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية، وذلك لأن تحسين الأداء البيئي و توفير متطلبات حماية البيئة، أصبح عاملا أساسيا لتعزيز قدراتها التنافسية، إلا أن التزامها البيئي مرتبط بمستوى الوعي البيئي والثقافة البيئية لإدارتها و أفرادها، فتكتسب المؤسسة اتجاهات بيئية تتجلى من خلال سلوكاتها الايجابية و تفاعلاتها الصديقة مع البيئة.

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار اهمية توفر الثقافة البيئية لدى المؤسسات الاقتصادية، كدافع أساسي لتحليها بمسؤوليتها البيئية ودمجها ضمن توجهاتها و خططها طويلة المدى، وتوصلنا الى وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الاقتصادية، الثقافة البيئية، المسؤولية البيئية، الوعي البيئي

Abstract:

Attention to the environmental dimension is a new strategic direction for economic institutions as they assume their social responsibility, that's because improved environmental performance and environmental protection requirements have become a necessary factor to strengthen their competitiveness.

But it environmental commitment is linked to the level of consciousness and environmental culture of it management and members, who acquire environmental tendencies that translate into positive behaviors and friendly interactions with the environment.

The objective of this study is to demonstrate the importance of the availability of environmental culture in economic institutions, as a primary motivation for their environmental responsibility and integration into long-term action plans. The study found a direct relationship between the two variables.

Key words : Economic institutions, Environmental Culture, Environmental responsibility. Environmental consciousness .

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص.ص: 1309-1332

مقدمة:

تعد المسؤولية البيئية للمؤسسات مفهوما حديثا، لازالت مدلولاته وحدوده وتطبيقاته محل جدل بين المفكرين والباحثين، هذا المفهوم كعدة مفاهيم أخرى افرزه الاهتمام الدولي في الوقت الراهن بقضايا البيئة والطرق الناجعة لحمايتها و المحافظة عليها باعتبارها مورد تشترك فيه كل الأجيال، مما استوجب حمايته من كل التهديديات و الأخطار وجعل الاهتمام بالقضايا البيئية و سلامتها بعدا استراتيجيا للإدارة البيئية الرشيدة، باعتباره من دعائم تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للمجتمعات، وشرطا أساسيا لتحسين الأداء البيئي و تحقيق ميزات تنافسية، تضمن نجاح المؤسسات و استمراريتها، فحماية البيئة هي قضية الجميع.

وقد سعت مختلف الحكومات في إطار سياساتها البيئية، الى وضع القواعد و تحديد الأطر القانونية، التي تلزم من خلالها المؤسسات على دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل، لما يحققه هذا التوجه من فوائد و ايجابيات على نواتج نشاط تلك المؤسسات، من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية خاصة، غير أن الالتزام الفعلي بمثل تلك القواعد يبقى مرهونا –كما أثبتته الأبحاث– بمدى انتشار الثقافة البيئية والوعي البيئي لدى الأفراد، و المؤسسات و المجتمع ككل، مما سينعكس على السلوكات البيئية لكل طرف من تلك الأطراف، و يجعل من التفاعل الايجابي و الصديق مع البيئة سلوك طوعي دائم ومستمر.

و في هذا الإطار، سعت بعض المؤسسات إلى تحسين سلوكها البيئي، وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الاستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية، من خلال تبنيها لممارسات وتقنيات حديثة، تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها، وتقدم منتجات صديقة بما يكفل بقاء واستمرار المؤسسة وتفوقها.

من هذا جاء هذا البحث لمحاولة التعرف على: **ما مدى مساهمة توفر الثقافة البيئية لدى المؤسسة الاقتصادية، و انتشار الوعي البيئي لدى إدارتها و أفرادها في ترقية سلوكها البيئي و تحليها بالمسؤولية البيئية؟**

فرضيات الدراسة: بنيت الدراسة على جملة من الفرضيات:

- يغلب الالتزام القانوني لدى إدارات المؤسسة الاقتصادية عند التعامل مع مشاكل البيئة.
- توفر الوعي البيئي يشكل الحافز الأساسي للالتزام الطوعي و الدائم بقضايا البيئة
- التحلي بالمسؤولية البيئية ينطلق من وجود ثقافة بيئية راسخة لدى إدارة المؤسسة وافرادها

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة الى التعريف بمفهوم المسؤولية البيئية باعتبارها أحد القضايا الرئيسة التي تواجه المؤسسات الراهنة في إطار تحسينها لصورة منتوجها وكسبها لميزات تنافسية، كما

نصبو الى ابراز الدور الذي يمكن ان يؤديه توافر الوعي البيئي وانتشار الثقافة البيئية لدى أعضاء المنظمة، إدارة و أفرادا في خلق ردود أفعال بناءة، اتجاه قضايا البيئة و التعامل معها بإيجابية.

المنهج المتبع: لقد عمدنا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، و هذا لمحاولة الإحاطة بمختلف المصطلحات و المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث، و استعراض الأفكار الاساسية و هذا حسب ما تطلبته مقتضيات الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الثقافة و الثقافة البيئية لدى المؤسسات الاقتصادية:

أصبح موضوع الثقافة البيئية للمؤسسات من المواضيع الهامة التي تثير اهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء نظرا لتهديدات التي أصبحت تحيط بالبيئة وخطر استنزاف الموارد الطبيعية المختلفة على الأجيال القادمة، ومن أجل ابراز تلك الأهمية حاولنا من خلال هذا المبحث التعرض الى تعريف الثقافة البيئية و أهدافها وبعض المصطلحات ذات الصلة.

المطلب الأول: تعريف الثقافة و خصائصها

مصطلح "**ثقافة**" ذو أصل لاتيني مشتق من كلمة "***cultura***" و التي تعني "الإصلاحات و الترميمات التي تجرى على الحقول و الماشية" ليتحول هذا المعنى في نهاية القرن "ق13" إلى "زراعة الأرض"[1]. وقد قدمت لها العديد من التعاريف منها:

- عرفها"**إدوارد تايلور** ***E.Taylor***" في أواخر القرن "19" (في**1871** م) في كتابه "الثقافة البدائية" بأنها: "كل مركب يشتمل على المعرفة و المعتقدات و الفنون و الأخلاق و العرف، و غير ذلك من الإمكانيات والعادات التي يكسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع"[2]
- كما عرفت الثقافة عل أنها "مجموعة من المعاني و القيم و المعتقدات ذات الطابع الجماعي، و تتميز بنوع من الديمومة و الاستمرارية، تخص جماعة من الأفراد و توحد تصرفاتهم، و تمثل أخلاقياتهم المشتركة (*l'éthique*) في المجتمع، تكون هذه المعتقدات متوارثة بين الأجيال، و تخص علاقات الأفراد

[1] François Elain, " le management de la communication (de la communication personnelle à la communication de l'entreprise) «, l'harmattan, Paris, 1998, p 08.

[2] تأليف مجموعة من الكتاب، ترجمه علي السيد الصاوي، نظرية الثقافة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1997، ص: 9

فيما بينهم، و مع المحيط الذي يعيشون فيه، و تساعدهم على فهم و تفسير الظروف المحيطة بهم"، فالثقافة هي ببساطة كل "ما يبقى عندما ينسى الأشخاص كل شيء"[1].

و قد تم اعتبارها على أنها أداة يستطيع المرء بواسطتها أن يتغلب على مشكلات البيئة التي يعيش فيها، و التي تصادفه أثناء محاولاته لإشباع رغباته المختلفة، فهي نسق من الاتجاهات و الأشياء التي يؤدي كل منها دورا محددا في تحقيق غاية معينة.[2]

و بصفة عامة يمكن القول أن الثقافة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:[3]

- القيم و الأفكار و المبادئ و العادات التي تتبلور لدى الأفراد؛
- القدرات و المهارات الفنية التي يكتسبها و يتقنها الفرد في حياته بكل متغيراتها؛
- الخبرة التي يكتسبها الأفراد نتيجة تفاعلهم المستمر مع البيئة التي تحيط بهم.

و بالتالي فالثقافة حتمية لحياة أي جماعة بحاجة لأن تكون منظمة؛ أي تتوفر على مجموعة من المعايير والقواعد التي ترشد مختلف الأفراد و تساعدهم في تسوية النزاعات الداخلية، فهي تسمح بالتفريق بين السلوكات المقبولة و الممنوعة، كما تمثل رابطة اجتماعية يقوم الأفراد و الجماعات على أساسها ببناء هويتهم.[4]

انطلاقا من كل ما سبق يمكن القول أن الثقافة عموما تتميز بالخصائص التالية:[5]

- **الثقافة عملية إنسانية:** فالإنسان هو المصدر الرئيسي للثقافة ولا تكون إلا به؛
- **الثقافة عملية مكتسبة:** فهي تكتسب من خلال التفاعل المستمر بين الأفراد في بيئة معينة؛
- **الثقافة متغيرة:** لأنها تتأثر بتغيرات البيئة و التكنولوجيا و لو كان هذا التغير صعب؛
- **الثقافة تساعد في تحديد نمط الحياة:** فهي تختلف من شخص لآخر و من منطقة لأخرى؛
- **الثقافة عملية قابلة للانتقال:** فالثقافة متوارثة و يتناقلها الأجيال؛

[1] Guy-olivier Faure, Approcher la dimension interculturelle en négociation internationale، in revue française de gestion, volume 30, N° 153, paris, décembre 2004, p :188.

[2] تهاني حسن عبد الحميد الكيال، الثقافة و الثقافات الفرعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص: 34.

[3] عبد المعطي محمد عساف، السلوك الإداري (التنظيمي) في المنظمات المعاصرة، عمان، دار زهران، 1994، ص: 146.

[4] Foglierini -carneira, **organisation et gestion des entreprise** (les conceptions moderne de management), DUNOD, paris, 1995, p.p : 271, 272.

[5] العميان محمود سلمان ، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، الأردن، دار وائل للنشر، 2004، ص: 309.

- **الثقافة عملية رضاء نفسي؛** حيث تشبع حاجات الإنسان، و تريح النفس و تحسس الفرد بأنه مقبول في المجتمع.

المطلب الثاني: تعريف الثقافة البيئية وبعض المصطلحات المرتبطة بها:

لقد شهد مفهوم الثقافة البيئية اهتماما من قبل الباحثين و الدارسين ، نظرا لأهميته و صلته المباشرة بما يعرف بالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، و سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز بعض التعاريف المقدمة لمفهوم الثقافة البيئية، وبعض المصطلحات المتداخلة معه والمرتبطة به ارتباطا وثيقا .

أولا: تعريف الثقافة البيئية

يعبر مفهوم الثقافة البيئية عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية، و الانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته ، و التي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته، ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله.[1]

- **يعرفها مارتن (Martin 2008) بأنها** :القدرة على استخدام الفرد للفهم البيئي من خلال تفكيره وممارساته أو عاداته للعيش في البيئة والاستمتاع بها ، بالإضافة إلى دراستها[2].
- **عرفها علي الدريوسي بأنها**: مرادف غير مباشر للتعلم الايكولوجي و التربية البيئية، وهي عملية تطوير لوجهات النظر و المواقف القيمية ، جملة المعارف و الكفاءات و القدرات و التوجهات السلوكية، و جملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذا، وذلك من اجل حماية البيئة والمحافظة عليها.
- **كما عرفها عبد الفتاح عفيفي على أنها** :نوع من التعليم غير النظامي –غير الرسمي – يستهدف خلق الوعي البيئي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واعي بقضايا البيئة ، وذلك من

[1] عزاوي أعمر، **الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهنات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، يومي21/20 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ، ص: 42.

[2] علي رحيم محمد وآخرون ، **واقع الثقافة البيئية لطلبة جامعة القادسية: دراسة مسحية**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد8، العدد3، العراق، 2009، ص: 220.

خلال القيام بإعداد الندوات و المعارض البيئية، وتكوين الجمعيات المناصرة لحماية البيئة و إصدار النشرات و إعداد البرامج.... [1].

و الثقافة البيئية تتحقق في كل مراحل وتجهيزات جوهر العملية الثقافية و في كافة المنظمات والجمعيات التي تسعي لحماية البيئة و الطبيعة ، ذلك من خلال عمليات تعلم وتعليم منهجية ومنظمة ومبرمجة زمنيا وذلك بهدف بناء جيل ذا كفاءة عالية واستعداد للتعامل بخبرة وبكامل المسؤولية مع قضايا البيئة ، من خلال هذه التحديدات تكتسب الثقافة البيئية. [2].

ثانيا: بعض المصطلحات الأساسية المرتبطة بالثقافة البيئية:

أولا: الوعي البيئي:

يقصد بالوعي البيئي " أنه ذلك الإحساس المتنامي بالمعرفة والفهم والإدراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها ولا يتأتى هذا إلا من خلال العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الإنسان وهو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية تتفاعل فيها الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان، وتستهدف التعامل تعاملا ايجابيا ، وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية ، والإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها , ومقاومة .كل ما من شانه أن يهدد أمنها و سلامتها.

وعلى الرغم من أهمية الوعي البيئي لأعضاء المجتمع أفرادا ومؤسسات باعتباره البداية الحقيقية لتغير الواقع الذي يعيشونه، والوصول إلى تعاون وتماسك المجتمع أو الثورة على الأوضاع القائمة، إلا انه توجد مجموعة من المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى وعيهم منها:انتشار الأمية وانخفاض معارفهم حول البيئة ومخاطر تلوثها وسبل مواجهتها. لذا يجب إثارة وعيهم على أن يكون لديهم فهم أساسي للبيئة والمخاطر المتعلقة بتلوثها ، وإتباع الأساليب السلوكية المرغوبة التي تؤدي إلى المحافظة عليها، وان يكون لديهم السرعة في إقناع الآخرين بضرورة التخلي عن الممارسات التي تؤدي إلى تلوثها ، والتعاون مع الآخرين في الحفاظ عليها من التلوث ، ويتحقق ذلك من خلال نشر المعلومات البيئية بين الأفراد بمختلف الوسائل الإعلامية وللتعليمية بهدف إيجاد حساسية بيئية لديهم تربطهم بالبيئة التي يعيشون فيها

[1] عيساوي مازيا ، **واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجيستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص: 8-9.
[2] عزاوي أعمر، مرجع سابق، ص: 42-43.

وتدفعهم للعمل على حمايتها .ويترتب على زيادة الوعي البيئي وإدراكهم لأهمية عملية ترك البيئة نظيفة والمحافظة على سلامتها والمشاركة في تنميته[1].

ثانيا: التربية البيئية:

نتيجة لتزايد الاهتمام بالبيئة وانبثاق الوعي بمشكلاتها، وتطور مفهومها الذي أصبح يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الجوانب الفيزيائية والبيولوجية، لترتبط بذلك بالتربية البيئية، التي اكتسبت أهمية كبرى عند العلماء والفلاسفة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي تم إرساء أسسها الحديثة وفق مراحل رئيسية متعاقبة، فتطور مفهومها من مرحلة إلى أخرى، و تم عقد مؤتمرات واجتماعات دولية وإقليمية ومحلية، منها الاجتماع العالمي سنة 1970 الذي نظمته منظمة اليونسكو، بالاشتراك مع الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة ومعهد فورستا، وفي هذا الاجتماع **تم تعريف التربية البيئية** بأنها :"عبارة عن معرفة القيم وتوضيح المفاهيم التي تهدف إلى تنمية المهارات اللازمة، لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته الطبيعية، وتعني التربية البيئة أيضا التمرس بعملية اتخاذ القرارات، ووضع القانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بنوعية البيئة، وتناول الاجتماع أهداف ، التربية البيئية وإدخالها في برامج التعليم، لتقديم التوعية لكل الأفراد[2].

– **و عرفت التربية البيئة** على أنها : عملية تكوين المهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان بمحيطه الحيوي وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استقلالها لصالح الإنسان وحفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستوى معيشته.

فالتربية البيئية هي عملية تهدف إلى توعية سكان العالم بالبيئة الكلية وتقوية اهتمامهم بها وبالمشكلات المتصلة بها ، وتزويدهم بالمعلومات والحوافز والمهارات التي تؤهلهم أفراداً وجماعات للعمل على حل المشكلات البيئية ، والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة . وهذه العملية مستمرة مدى الحياة حتى توجد مساهمة غير منقطع ومسؤولية متواصلة لبناء هذه البيئة [3].

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص: 43-44

[2] الطويل فتيحة ، **التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص: 45-46

[3] قاسم وليد ، **الوعي البيئي و التربية البيئية**، بحث متوفر على الموقع : **elbassair.net/bouhouth/tarbiabia2.pdf**، تاريخ التصفح: **2019/03/02**

لذلك تعتبر التربية البيئية استراتيجية حتمية وضرورية، تسعى لتطوير القدرات البيئية في مجال التعليم والتوعية و الاتصال البيئي، بهدف الحفاظ على عناصر البيئة والتعامل معها بعقلانية، لتحقيق تنمية مستدامة تسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطن والرفاه للأجيال الحاضر والمستقبل، ويمكن توضيح أهمية التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة[1] .

ثالثا: التعليم البيئي:

التعلم البيئي عبارة عن جهود منظّمة، إما فردية أو جماعية، تسعى إلى تقديم العناصر المتعلقة بالبيئة وعناصرها ووظائفها، وكيفية التفاعل بين تلك المكونات و تلفت النظر إلى المخاطر التي تتهدّد كوكبنا هذا بالإضافة إلى نشر القيم البيئية، وتطوير المهارات اللازمة على اتخاذ القرارات و الإجراءات و تحديد السلوكات الصحيحة للتعامل مع البيئة ومواردها الطبيعية و الأنظمة البيئية أيضا[2].

المطلب الثالث: أهداف الثقافة البيئية:

إن توفر ثقافة بيئية يؤدي إلى المساعدة على تحقيق العناصر التالية[3] :

- حماية وحفظ صحّة الإنسان والكائنات الحية من نباتات وحيوانات بالإضافة إلى المظاهر الطبيعية المختلفة قبل القيام بأيّ تصرّف أو عمل من شأنه الإضرار بأحد مظاهر الطبيعة.
- الحماية والرعاية المستديمة والمستمرّة للنظام الطبيعيّ، والحيوانيّ، والنباتيّ بهدف حفظ الاستقرار والمنظر الطبيعيّ العام.
- حماية المصادر الطبيعية وعناصر البيئة الأساسية المتمثلة بالماء، والهواء، والتراب، والمناخ العام، بهدف المحافظة على البيئة الجيدة اللازمة لحياة الإنسان والكائنات الحية.
- استبدال المصادر الملوثة للجو بمصادر أخرى أفضل ولا تسبب التلوث البيئيّ مثل مصادر الطاقة البديلة.
- معالجة وإزالة الأضرار البيئيّة الموجودة والتخلص منها.

[1] الطويل فتيحة ، مرجع سابق، ص:61.

[2] نجيب صعب، **إدارة التوعية في هيئة البيئة لأبو ظبي**، مجلة آفاق المستقبل، العدد15، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 2012 ص:29.

[3] السعو صابرين ، **مفهوم الثقافة البيئية** ،2016 ، بحث متوفر على الموقع: http://mawdoo3.com ، تاريخ التصفح : 2019/02/24

- التقليل والحد من المشاكل البيئيّة الموجودة كالتصحّر والاحتباس الحراريّ.
- الوقاية من المشاكل البيئيّة المتوقعة في المستقبل القريب والحدّ من حدوثها.

وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم ، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة ،وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة ،وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها، بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها[1].

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية ودوافع تبنيها من قبل المؤسسات

تتجه الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر للاهتمام بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة المدى، وهذا التوجه يعد أساسا لبقائها في السوق وتنافسها مع نظرائها من المهتمين بالبيئة، وكذلك نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات الاقتصادية، لذلك يجب أن يتوفر موظفيها ومسيريها على مسؤولية بيئية ذات مستوى متميز وفعال، حيث يساعد ذلك في التخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية في المؤسسة[2]

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة:

عرف مفهوم المسؤولية البيئية لمؤسسات الاعمال العديد من الصعوبات في تحديد مضمونه نظرا لعدم قدرة الباحثين و الممارسين على حصر الجوانب الأساسية التي تعبر عن الممارسات المختلفة للمسؤولية البيئية من قبل تلك المؤسسات اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، ومن ذلك حاولنا في بداية هذا المطلب التعرض الى مختلف تلك المجالات التي اشارت اليها الدراسات المختلفة، ثم تناولنا بعض التعاريف التي توصل اليها الباحثين و اقترحتها بعض المنظمات الدولية

[1] عزاوي اعمر، مرجع سابق، ص: 42-43.

[2] ساسي سفيان، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)**، مجلة جيل حقوق الإنسان، مجلة تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، العدد2، بيروت، 2013، ص:13.

أولا: مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

يوجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد، والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي للتعرف على الآليات التي تتأثر بهذا السلوك .

يمكن التعرف على هذه الآليات اعتمادا على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديد مجالات وحدود المسؤولية الاجتماعية، ومقارنة الآليات بما هو قائم فعلا للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له علميا، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء.[1]

تقسم مجالات المسؤولية البيئية حسب (ESTEO) الى ما يلي :

1-**مجال المساهمات العامة:** و هو يشتمل على : تدعيم المؤسسات التعليمية والهيئات الصحية و الثقافية، المساهمة في توفير وسائل النقل و المواصلات و تنفيذ برامج الإسكان لصالح العاملين ، تدعيم الخدمات الصحية ورعاية الطفولة و المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة

2-**مجال الموارد البشرية:** ويتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل متكافئة لصالح كل الافراد من خلال انتهاج سياسة توظيف ملائمة ، تحقيق الرضى الوظيفي من خلال توفير مستويات أجور ملائمة و فرص للترقية وبرامج التكوين لصالح الموظفين، مع تهيئة ظروف العمل الملائمة والآمنة

3-**مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية** : وهو يعد من اهم المجالات ، يعنى بالاستغلال السليم والاقتصادي للموارد الطبيعية ، و البحث عن الطاقات البديلة ، والمساهمات البيئية المرتبطة بالتقليل من مسببات التلوث والتخلص الآمن و الصديق للمخلفات المختلفة.

4-**مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة:** و يتضمن القيام بالبحوث التسويقية من اجل تحديد احتياجات العملاء وتصميم المنتوجات بناء على تلك الاحتياجات، و ضمان الاستخدام الامن للمنتوج ، إضافة الي تحقيق رضى المستهلكين و توفير خدمات الصيانة و الإصلاح في حالة الضرورة . [2]

---

[1] بختي إبراهيم ، خامرة الطاهر، **المسؤولية البيئية و الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي المنعقد يومي7-8 أفريل بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008، ص:189.

[2] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سونطراك**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 87-88.

وعموما فان المسؤولية البيئية للمؤسسات مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للمؤسسات، تخفيف التلف و الانبعاثات ، تعظيم الكفاءة الإنتاجية لمواردها ، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها أثار بيئية مستقبلا.

ثانيا: تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسة و أهميتها

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الثقافة البيئية لمؤسسات الاعمال نذكر من أهمها:

- **عرفها Huckle (1995)** : على أنها إلزامية صناع القرار على وضع قرارات تسمح بحماية و تحسين سلامة البيئة، واتخاذها ضمن اهتماماتهم الأولية [1]
- **كما يمكن تعريف المسؤولية البيئية** " أنها بيان نوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي والذي يوفر إطارا للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية " ، وتلتزم المؤسسة بهذه المسؤولية لتؤكد مدى ملاءمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والخدمات الخاصة للمؤسسة، ومدى الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث، أيضا مدى الالتزام للتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة البيئية، وكذا مدى توفر إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية، التأكد من عملية التوثيق والتنفيذ والمحافظة على المساحات البيئية، التأكد من إعلان المسؤولية البيئية للجمهور[2].
- **تعرف كذلك على أنها** " الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة (أو التخفيف من الآثار السلبية للأعمال على البيئة) التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.

ويعد البعد البيئي أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية ، وأخذ يكسب هذا البعد أهمية أكثر مع تفاقم المشكلات البيئية، واعتبار التدهور البيئي مشكلة عالمية تتجاوز الأوطان والأقاليم ، مع تكاثف الجهود

---

[1] قادري محمد ، **المسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركات النفطية، شركتا " سونطراك الجزائر" و غاز قطر " نموذجا**، مجلة ابعاد اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد5، 2015، ص:263،264

[2] دحدوح نجيب، **مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية لم ص م الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات– يومي 14–15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ص:4–5

الدولية لحماية البيئة عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالالتزام الطوعي للمؤسسات بالمساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية(اللجنة الأوروبية) ، فمن خلال هذا التعريف المسؤولية البيئية هي جزء مضمر في المسؤولية الاجتماعية حتى إذا لم يتم تضمين البيئة في اختصار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1].

كما يمكن ادراج عدد من التعاريف التي اقترحتها بعض المنظمات العالمية و هذا كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية

المنظمة	التعريف المقترح
مكتب العمل الدولي	طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في اساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع القطاعات الاخرى
مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة	الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الاعمال بالتصرف أخلاقيا والساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم اضافة الى المجتمع المحلي ككل
البنك الدولي	التزام اصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التنمية في ان واحد
الغرفة التجارية العالمية	جميع المحاولات التي تسهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية بالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال العمال دون وجود اجراءات ملزمة قانونا

المصدر: شرف الدين زديرة، داود قليل، عمار حداد، **تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية كتوجه لدعم نظام الإدارة البيئية في منظمات الاعمال: نماذج عن شركات متميزة اجتماعيا**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد6، العدد1، 2019، ص: 79.

[1] أعراب خالد، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية و انعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص: 87-88.

تجدر الإشارة أن المسؤولية البيئية تعد من أهم المتطلبات لتحقيق الفعالية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، التي تتضمن إعادة تحديد رؤى وسياسات واستراتيجيات المؤسسات لإدراج خطة الأساس الثلاثي للتنمية المستدامة والذي يشمل الازدهار الاقتصادي، ونوعية البيئة والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى وضع أهداف ومؤشرات الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتوسيع نطاق المسؤولية البيئية لتشمل سلسلة الإنتاج والإمداد، واعتماد مواثيق التطوعية، وأدلة الممارسة في المبادرات العالمية والقطاعية، وضمان الشفافية وعدم الانحياز مع الجهات المعنية [1]

و يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الاقتصادية، في ما يلي:

- تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية .
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث .
- البحث في فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة .
- البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات[2].

المطلب الثاني : دوافع تبني المسؤولية البيئية من قبل المؤسسات الاقتصادية:

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإجبار.

هذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال تناول الأسباب الاختيارية والطوعية لتبني برامج المسؤولية البيئية من قبل المؤسسات الاقتصادية.

[1] دحدوح نجيب، مرجع سابق، ص:5-6

[2] ساسي سفيان، غريب منية، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية، بين التشريع و التطبيق**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، يومي21/20 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص: 351- 352

أولا: أسباب التبني الاختياري المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

ومن أهم هذه الأسباب ما يلي[1]:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية .
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية .
- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها .
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة.
- تحسين صورة الشركات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أما مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

ثانيا: أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح فيما يلي[2]:

1- **المتطلبات الحكومية** :المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية

2- **المستهلكين** :لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم، وجاذبيتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها

3- **المساهمين والمستثمرين** :تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحين المؤسسات أدائها البيئي.

[1] المرجع السابق نفسه، ص: 353.

[2] ساسي سفيان، غريب منية ، ص: 354

4- المتطلبات التعاقدية :إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من التمتع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.

فالمسؤولية البيئية من الناحية القانونية تمثل الإطار القانوني اللازم لتنفيذ مبدأ "**الملوث يدفع** " (**Pollueur payeur**) مقابل الأضرار التي سببها، وقد يراها الفاعل ضرورية للحصول على الضمان المالي من خلال التأمين على حوادث التلوث وبالتالي فهي مسؤولية غير مباشرة ، إلا أن المسؤولية البيئية لا تقتصر على إلزام الملوث بدفع التعويضات عن الضرر، بل تتجاوز ذلك إلى إلزام الهيئات المعنية بحماية البيئة و حتى الملوث احترام القوانين وتنفيذها بما يجعل من المسؤولية كنظام وقائي وعلاجي، أما من وجهة التشريع الجزائري فإن المسؤولية البيئية تتأسس وفق المبادئ التالية:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي
- مبدأ عدم الإضرار بالمواد الطبيعية
- مبدأ الاستبدال يعني استبدال عمل نشاط مضر لبيئة خر أقل ضررا حتى لو كانت تكلفته مرتفعة.
- مبدأ النشاط الوقائي و الحيطة و تصحيح أضرار البيئة لاعتماد على التقنيات العلمية.
- مبدأ الملوث دافع : يعني التزام الملوث بدفع نفقات الضرر.
- مبدأ الإعلام و المشاركة :تتطلب المسؤولية البيئية الشفافية في المعلومات البيئية و تحسيس كل طرف معني بوضعية البيئة[1].

المبحث الثالث: دور الثقافة و الوعي البيئي في تعزيز التحلي بالمسؤولية البيئية :

في الواقع يتجلى هذا الدور الأساسي والذي يؤديه انتشار الثقافة والوعي البيئي والذي يساعد على توفير القابلية الطوعية قبل الإجبارية من قبل المؤسسات و إداراتها من خلال عدة مستويات ، "أهمها درجة التزامها البيئي و اهتمامها بالإدارة البيئية التي تتطلب منها تركيز جهودها للتخطيط و العمل من أجل تحسين الأداء البيئي والحد من الخسائر البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وإدماج

[1] بلبركاني أم خليفة، الاطار القانوني في تفعيل المسؤولية البيئية، المعاينة الميدانية مديرية البيئة بسيدي بلعباس، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول **دور المسؤولية الاجتماعية لم ص م الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة- الواقع و الرهانات-** يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 3-4.

الاعتبارات البيئية ليس فقط في برامجها و سياساتها، و لكن أيضا في السلوكات الإدارية و الثقافية للمؤسسات و التي تعتبر بشكل عام أسلوب منهجي لدمج الاعتبارات البيئية مع أنشطتها الاقتصادية " [1]

المطلب الأول : مساهمة الوعي (الثقافة) البيئي في توفير متطلبات التنمية المستدامة:

يساهم الوعي البيئي في توفير متطلبات التنمية المستدامة من خلال التأثير في فلسفة واستراتيجية أداء المنظمة وتوجيهه نحو الإيفاء بالتزامات المنظمة بواجباتها في استدامة البيئة، وذلك من خلال:

-مدى ملاءمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة من الأنشطة والسلع والخدمات الخاصة بالمؤسسة.

-مدى الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث.

-مدى الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة.

-توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.

-التأكد من عمليات التوثيق والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وإيصالها الى جميع العاملين.

-التأكد من إعلان السياسة على الجمهور.

وتعد السياسة البيئية من أهم المتطلبات لتحقيق الفاعلية البيئية في المؤسسة، إذ تعبر عن مفهوم إداري يدفع المؤسسات الاقتصادية باستخراج المستوى الأمثل من الموارد والطاقة مع تخفيض الانبعاث، وتوصف الفاعلية البيئية بأنها أداة لربط المؤسسة كلها، فهي تعبر عن منطق إداري يهدف إلى إنتاج القيمة من خلال أقل استهلاك.

المطلب الثاني: أثر الوعي (الثقافة) البيئي في تطوير المؤسسات الاقتصادية بيئيا:

تساعد الثقافة و الوعي البيئي في تبني المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية السياسات الطوعية في إدارة أدائها البيئي، والاستفادة من هذه الاستراتيجية في تحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على شهرة خضراء التي تشكل عنصراً لاستراتيجية تنويع المنتجات، وبالتالي تأمل المؤسسة زيادة أرباحها من خلال ارتفاع المبيعات أو الأسعار، وهذا ناتج من نوعية بيئية أعلى
- تقليل التكاليف، إذ تساهم في تفادي تكلفة التنظيم، كما أنها أقل تكلفة من الأدوات التقليدية.

[1] دحدوح نجيب، مرجع سابق، ص:3

- ترافق السياسات البيئية الطوعية لإدارة الأداء البيئي أحياناً بالتزام السلطات العمومية بعدم وضع أدوات أخرى، إلا في حالة فشل هذه الإدارة الطوعية، وبالتالي فأن الفائدة من التزام المؤسسات يتحقق من إمكانية النجاة من قانون أكثر تكلفة.
- الحد من خطر معارضة المجتمع بسبب أخطار بيئية وصحية حتى ولو لم يكن المستهلكون حساسين للنوعية البيئية للسلع التي يشترونها.
- يسهل إشراك المؤسسات في عملية صياغة السياسة، ويزيد من تحفيز رؤساء المؤسسات على انجاز الأهداف البيئية. [1]

المطلب الثالث: تعزيز الالتزام البيئي:

عرفت الباحثة **Berger-Douce Sandrine الالتزام البيئي للمؤسسات على انه** " إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في العمليات اليومية للمؤسسة وفي التفاعل مع أصحاب المصلحة، وذلك على أساس طوعي، حيث يرتكز الإطار النظري للالتزام البيئي على ثلاث أسس هي الدمج ضمن استراتيجية المؤسسة (l'intégration) ، الطابع الرسمي (la formalisation) والمبادرة الطوعية (le volontarisme)، كما أنه كثيرا ما يستخدم مفهوم الالتزام البيئي لوصف جهود المؤسسات للحد من آثار نشاطها عن البيئة الطبيعية التي تنشط فيها[2]

و تجدر الإشارة إلى أن الخصائص الفردية للرؤساء الإداريين للمؤسسات الاقتصادية – خاصة ذات الحجم الصغير والمتوسط– لها تأثير كبير على الالتزام البيئي للمؤسسة، والتي يتأثر فيها القرار و السلوك البيئي بمدى وعيهم وقيمهم ومعتقداتهم، حيث يمكن التفريق بين نوعين من الرؤساء الإداريين حسب سلوكهم اتجاه البيئة:

- **الصنف الأول** : ذو توجه بيئي إصلاحي والذي يوظف العقلانية الاقتصادية في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول والتي عادة ما تقتصر على مجهودات الحد من التلوث فقط ؛

[1] إيهاب علي النواب، **أثر الوعي البيئي في التنمية المستدامة**، شبكة النبأ المعلوماتية، 2017، بحث متوفر على الموقع: **http://annabaa.org/arabic/development/12162** ، تاريخ التصفح: 2020/05/12

[2] دحدوح نجيب، مرجع سابق، ص:5-6

– **الصنف الثاني** : فهو ذو توجه بيئي راديكالي فالأولوية للأهداف البيئية والتي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية [1].

كما يحقق الالتزام البيئي للمؤسسة فرصا اقتصادية، وذلك من خلال التسويق لصورة المؤسسة المسؤولة والواعية بالتزاماتها البيئية و من خلال منتجاتها غير المضرة للبيئة، حيث أن السلوك البيئي أصبح اليوم مجال للتميز بين المؤسسات المتنافسة من خلال السلوك البيئي المسؤول، أو من خلال المنتجات الصديقة للبيئة أو ما يعرف **بالمنتجات الخضراء**[2]

المطلب الرابع: إدراج مفهوم الإدارة البيئية:

حسب تعريف **وينتر(Winter)** فان الإدارة البيئية هي الإدارة التي تسعى لإدارة كل المجالات الوظيفية والمستويات في المؤسسة بطريقة تتماشى و متطلبات الحفاظ على البيئة دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية، فهي حسب التعريف الذي أدرجته الموسوعة الألمانية "تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة"[3]

و لقد بينت التجارب العملية أن المؤسسات الاقتصادية التي أدرجت مفهوم الإدارة البيئية ضمن أولوياتها الاستراتيجية، استطاعت أن تحقق فوائد اقتصادية كبيرة، كان أساسها تخفيض التكاليف وتحسين صورة وسمعة المؤسسة، وقد لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة الفوائد التي تجنيها المؤسسات الاقتصادية من خلال تبني الإدارة البيئية في العديد من النقاط نذكر منها:

أولا: تحسن الأداء البيئي للمؤسسة: إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من المفاجئات غير السارة، ويساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة، ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول.

---

[1] تليلي سين، **واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من م ص م بولاية ورقلة**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول **دور المسؤولية الاجتماعية لم ص م الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات**– يومي 14–15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ص:4–5

[2] دحدوح نجيب، مرجع سابق، ص:5–6

[3] عثمان حسن عثمان ، **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي بعنوان المسؤولية البيئية و الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي7–8 أفريل بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008، ص: 522–523.

ثانيا: تدعم وترفع تنافسية المؤسسات: إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو في التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين، كما يمكن أن تساعد المؤسسة في الدخول إلى بعض الأسواق المحددة . ومن هنا يتضح أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجية واضحة حول أدائها البيئي هي التي ستتحصل على ميزات تنافسية في الأسواق العالمية

ثالثا: تحافظ على الأفراد العاملين بالمؤسسة: تعتبر مواضيع مثل البيئة والصحة والسلامة من المواضيع التي تستحوذ على اهتمامات الأفراد العاملين، فإدارة البيئة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء في هذه المجالات، وبالتالي ترتفع الروح المعنوية ويزداد الرضا والاعتزاز بالعمل، مما يؤدي إلى المحافظة على الأفراد العاملين.

كما تضمن الإدارة البيئية للمؤسسة التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية و اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات والتشريعات البيئية القانونية، كل هذا يساهم في تحسين صورة المؤسسة و زيادة ثقة المتعاملين معها و أفراد المجتمع بصفة عامة[1]

يمكن أن نلخص كل العناصر السابقة في الشكل الموالي:

[1] جوادي نور الدين و آخرون، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في اطار مشروعها للحصول على شهادة ايزو 14001**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، يومي21/20 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012،ص: 452.

الشكل1: دور الثقافة البيئية في تحقيق المسؤولية البيئية

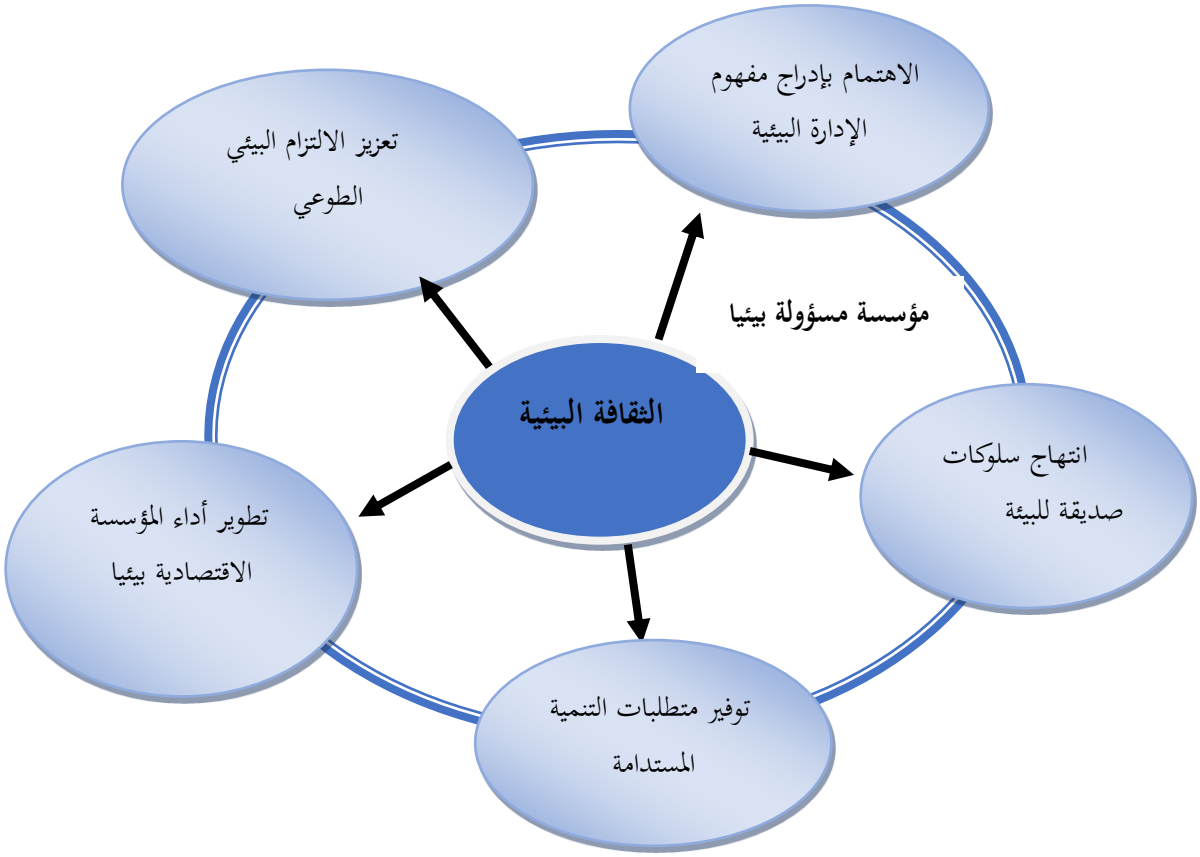

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات السابقة

الخاتمة:

تأسيسًا على كل سبق يمكن القول أن ممارسة المؤسسات الاقتصادية لسلوكات بيئية ايجابية و مسؤولة لم يعد خيارا ، وإنما هو تحد فرضته المشكلات البيئية التي أصبحت تهدد تواجد الإنسان و استمراريته في كوكب سليم ، كما أن المؤسسة في إطار ممارستها لمسؤوليتها البيئية و الاجتماعية عموما تحقق العديد من المزايا الاقتصادية و الاجتماعية ، تعزز من تواجدها في السوق و تقدم انطباعا حسنا عن نشاطها لمختلف المتعاملين الداخليين و الخارجين و أفراد المجتمع بصفة عامة.

واجمالا، خلص البحث الى جملة من **النتائج** أهمها:

- تعزيز مفهوم المسؤولية البيئية ينطلق من مؤسسات و أفراد و مجتمعات تستطيع أن تعي المخاطر الحقيقية المحدقة بالأجيال القادمة، خاصة تلك المتعلق بالبيئة و المحيط.

- انتشار الثقافة البيئية السليمة في المؤسسة و المجتمع عموما يستدعي مساهمة كل أصحاب القرار في غرس القيم و المبادئ الأخلاقية التي تتماشى مع الأفكار البناءة و النظرة الايجابية للبيئة
- توافر الثقافة البيئية يجب أن يترجم من خلال سلوكات فردية وجماعية صديقة ومحبة للبيئة ، وحريصة على خدمتها و المحافظة عليها لصالح الأجيال الحالية و المستقبلية .
- رغم أن الالتزام القانوني ، و تأثير جماعات الضغط (مستهلكين، مساهمين، حكومة....) يعد دافعا أساسيا لتحلي المؤسسة بالمسؤولية البيئية ، الا ان تمتع إدارات المؤسسات بمستويات من الوعي البيئي يساعد على توفير القابلية الطوعية قبل الاجبارية للالتزام الدائم بقضايا البيئة، و التحلي بالإيجابية عند التعامل مع مشاكلها.
- السلوك البيئي الصحيح ، و التعامل الصديق مع البيئية تحول اليوم الى ميزة تنافسية تستغلها المؤسسات من أجل تحسين صورة منتوجها و بالتالي جلب العملاء و تحقيق حصص سوقية أكبر.

كما خرجت الدراسة بجملة من **التوصيات** أهمها:

- إبراز أهمية القضايا البيئية و ضرورة التوعية بمشكلاتها المختلفة عن طريق وسائل الإعلام ومن خلال عقد المؤتمرات و الندوات ذات الصلة، كما يجب تفعيل دور الإعلام بكل أشكاله لخلق الوعي البيئي و تعديل الثقافة البيئية لدى الافراد مهما كانوا سواء عمال و موظفين أو مسؤولين ؛
- توجيه المؤسسات إلى الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية و محاولة النظر إلى طاقات متجددة ونظيفة صديقة للبيئة، الشيء الذي من شأنه تعزيز مسؤوليتها البيئية، ويسهم في التقليل من الآثار السلبية التي يمكن ان تخلفها نشاطاتها المختلفة على البيئة؛
- اعتماد تشريعات بيئية مشجعة مبنية على أسلوب التحفيز بالنسبة للمؤسسات التي تبدي التزاما بيئيا و تعاملا إيجابيا مع قضايا البيئة بدل منطق الردع و فرض الغرامات المالية؛
- الاستفادة من تجارب المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية البيئية والاقتداء بالنماذج الناجحة في هذا المجال سواء فيما يتعلق بأساليب إدارتها أو ادماجها للبعد البيئي ضمن استراتيجياتها أو في تقديم الأولوية للقضايا البيئية، وحث المؤسسات على اعداد تقارير تفصح عن جوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بكل شفافية خدمة لأهداف التنمية المستدامة؛
- اضطلاع المؤسسات الاقتصادية والصناعية على وجه التحديد باتخاذ التدابير التي تكرس احترام البيئة وصيانتها، ومحاولة تشجيعها على الالتزام بها قدر المستطاع بدل ارغامها على ذلك.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب

- تأليف مجموعة من الكتاب، ترجمه علي السيد الصاوي، **نظرية الثقافة**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1997 .

- تهاني حسن عبد الحميد الكيال، **الثقافة و الثقافات الفرعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

- عبد المعطي محمد عساف، **السلوك الإداري (التنظيمي) في المنظمات المعاصرة**، عمان، دار زهران، 1994

- محمود سلمان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، الأردن، دار وائل للنشر، 2004.

ثانيا- الرسائل والمذكرات:

- خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية و انعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015.

- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سونطراك**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007 .

- فتيحة الطويل، **التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع**، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

- مازيا عيساوي، واقع **الثقافة البيئية في المجتمع الحضري**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجيستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

ثالثا- المقالات

- ساسي سفيان، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)**، مجلة جيل حقوق الإنسان، مجلة تصدر عن مركز جيل البحث العلمي، العدد2، بيروت، 2013 .

- علي رحيم محمد وآخرون ، **واقع الثقافة البيئية لطلبة جامعة القادسية**، دراسة مسحية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد8، العدد3، العراق، 2009.

- محمد قادري، **المسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركات النفطية**، شركتا " سونطراك الجزائر" و غاز قطر " نموذجا، مجلة ابعاد اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، العدد5، 2015 .

– نجيب صعب، **إدارة التوعية في هيئة البيئة لأبو ظبي**، مجلة آفاق المستقبل، العدد15 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 2012.

– رابعا– أشغال الملتقيات والمؤتمرات:

– إبراهيم بختي، الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية و الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي المنعقد يومي7–8 افريل بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008.

– بلبركاني أم خليفة، **الإطار القانوني في تفعيل المسؤولية البيئية، المعاينة الميدانية مديرية البيئة بسيدي بلعباس**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول **دور المسؤولية الاجتماعية لم ص م الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات**– يومي 14–15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

– تليلي سين، **واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لعينة من م ص م بولاية ورقلة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول **دور المسؤولية الاجتماعية لم ص م الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات**– يومي 14–15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

– دحدوح نجيب، **مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول **دور المسؤولية الاجتماعية لم ص م الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات**– يومي 14–15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

– عزاوي أعمر، **الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي **حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية** ، يومي21/20 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

– ساسي سفيان، منية غريب،**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية، بين التشريع و التطبيق**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول **سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية** المنعقد يومي21/20 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

– عثمان حسن عثمان ، دور **إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول **المسؤولية البيئية و الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي7–8 افريل بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف.

– نور الدين جوادي و آخرون، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في اطار مشروعها للحصول على شهادة ايزو 14001**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول **سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية** ، يومي21/20 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

خامسا: المواقع الالكترونية:

– ايهاب علي النواب، **أثر الوعي البيئي في التنمية المستدامة**، شبكة النبأ المعلوماتية، 2017، بحث متوفر على الموقع: **http://annabaa.org/arabic/development/12162**

- صابرين السعو، **مفهوم الثقافة البيئية،2016** ، بحث متوفر على الموقع:
http://mawdoo3.com
- وليد قاسم، **الوعي البيئي و التربية البيئية**، بحث متوفر على الموقع:
elbassair.net/bouhouth/tarbiabia2.pdF

-المراجع باللغة الأجنبية:

- François Elain, " **le management de la communication (de la communication personnelle à la communication de l'entreprise)** «, l'harmattan, Paris, 1998
- Foglierini -carneira, **Organisation et gestion des entreprise (les conceptions moderne de management),** DUNOD, paris, 1995.
- Guy-olivier Faure, **Approcher la dimension interculturelle en négociation internationale**، in revue française de gestion, volume 30, N° 153, paris, décembre 2004